٤٠٧١

King Saud University 1957
جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

٤١٥
ح ٠ س

حاشية الساعى على شرح ابن عقيل، لابـــــن
أبى السعود ، محمد بن صالح ـ ١٢٦٨ هـ
كتب فى القرن الثالث عشر الهجرى تقديرا٠

١٠ ق ٢٥ س ٢٣,٥×١٦ سم
نسخة حسنة ناقصة الآخر،خطها نسخ حسن٠

٤٠٧١

الاعلام ٧: ٣٤ معجم المؤلفين ١: ٨٣

١ ـ النحو ، اللغة العربية أ ـ المؤلـــف
ب ـ تاريخ النسخ ج ـ حاشية على شرح ابـــن
عقيل على الفية ابن مالك ٠

Copyright © King Saud University

الجزء الاول

من شرح حاشية الشيخ السباعي

على ابن عقيل

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الرقم: ٤٠٧١

العنوان: حاشية السباعي على ابن عقيل على الفية ابن مالك

المؤلف: محمد أبو السعود السباعي

تاريخ النسخ: الثالث عشر الهجري

اسم الناسخ:

عدد الأوراق: ١٠٩ ق ٢٢٫٥×١٦سم

ملاحظات: ٤١٥ ع

٢٠٥ س

Copyright © King Saud University

بسم الله الخ الباء حرف جر واسم مجرور بالباء ولفظ الجلالة
مضاف اليه والرحمن والرحيم صفتان له والجار والمجرور فى محل نصب
مفعول لفعل محذوف لان كل جار ومجرور وجد فى كلام يكون
فى محل نصب الا فى مسئلتين فيما اذا وقع خبرا على القول بذلك
وفيما اذا وقع نائب فاعل فيكون مرفوعا فيهما وتقدير الفعل
المحذوف أؤلف ان قلت لم لم يقل اقول بدل قال والتفت
من التكلم للغيبة مع ان المقام مقام تكلم لا مقام غيبة قلت
فيه التفات حيث انتقل من التكلم الى الغيبة وهو جائز ان قلت
لم عبر بالماضى المقتضى سبق التاليف مع ان قوله بعد واستعين
الخ مناف لذلك واجيب بانه نزل ما سيحصل منزلة الحاصل
بجامع التحقق على طريقة النحويين واتى له بلفظ قال فهو مستعمل
فى حقيقته لا مجازه وانما المجاز فى التنزيل وحده او شبه القول
فى المستقبل بالقول فى الماضى واستعار لفظ الماضى للمستقبل
واشتق منه قال بمعنى يقول تبعا فهو مستعمل فى مجازه وهو فعل
ماض ومحمد فاعل والضمير مبتدأ وابن خبر ومالك مضاف
اليه ومحمد اسم المؤلف ومالك اسم جده وانما نسب له لشهرته به
والا فاسم ابيه عبد الله وصدر بذكر اسمه وان كان الغالب عدم ذكر
المؤلفين لاسمهم خوفا من الرياء وقصدا للاقبال على تاليفه
والاعتناء به لانه كان مشهورا بعلم العربية وغيره خصوصا

تلقى

تلقى عنه النووى ونحوه ونسب لجده ولم ينسب لابيه لاجل
تمييزه ايضا عن غيره من المسميين بهذا الاسم وقوله احمد
فعل مضارع وفاعله مستتر وجوبا وربى منصوب على التعظيم
لا المفعول به تادبا والله بدل او عطف بيان منه وخير
منصوب على الحال من ربى ومالك مضاف واختار الجملة الفعلية
على الجملة الاسمية والماضوية لانها تدل على الدوام التجدد والحدوث
بخلاف الاسمية فعلى الدوام فقط وقوله مصليا حال من فاعل
احمد مقارنة والتقارن فى كل شىء بحسبه وعلى الرسول متعلق
به وهو مجرور بعلى والمصطفى من الصفوة وهى الخلوص من
الكدرات ومن فسره بالمختار تفسير مراد وهو صفة للرسول
مجرور بكسرة مقدرة على الالف قال بعضهم افراد الرسول عن
اضافته الى لفظ الجلالة لانه مكروه قلت محله ما لم تكن قرينة دالة
على ان المراد به رسول الله صلى الله عليه وسلم هنا والا فلا كراهة وفى بعض النسخ
بدون همزة من النبوة وهى الرفعة لانه مرتفع الرتبة او بالهمزة
نبيئه من النبا وهو الخبر لانه مخبر عن الله واله ذكر المحشى
ان المراد بهم بنو هاشم والمطلب والاولى ان يراد بهم الاتقياء
لتدخل بقية الصحابة المستكملين صفة لهم مجرور بالياء اى
الكاملين فى الشرف والشرف مفعول للمستكملين وان قرئ بفتح
الشين كان صفة ثانية لهم ايضا واستعين الله الخ فعل مضارع
وفاعله مستتر وجوبا تقديره انا والله منصوب على التعظيم تادبا
وهو اولى من جعله مفعولا به وفى الفيه جار ومجرور وعلامة
جره كسرة مقدرة على آخره منع من اشتغال المحل بالسكون العارض
لاجل الروى ومقاصد مبتدأ والنحو مضاف اليه وبها جار ومجرور
متعلق بمحوية الذى هو الخبر والسين والتاء للطلب اى اطلب
من الله الاعانة اى ان يعيننى على الفية ان قلت الاعانة لا تكون

الا على فعل والالفية ذات قلت الكلام مبنى على حذف
مضاف والتقدير على نظم الفيه والالفية صفة لموصوف
محذوف اى قصيدة الفية ان قلت الاستعانة لا تتعدى بفى
بل بعلى قلت فى الكلام استعارة حيث شبه الاستعلاء المطلق
بالظرفية المطلقة واستعار فى الموضوعة للظرفية الجزئية للاستعلاء
الجزئية فسرى التشبيه من الكليات الى الجزئيات ووضع فى
موضع على ان قلت كان الاولى تقديم لفظ الجلالة على الاستعانة
ويقول والله استعين فى الفيه ليفيد الحصر مع عدم كسر البيت قلت
لما كان مهتما بها قدمها كما فى قوله تعالى اقرا باسم ربك لان القراءة
فيه قدمت على الاسم اهتماما بشانها والفية ابياتها الف بيت
بعد كل شطرين بيتا واما بعد كل شطر بيتا تكون الفين فالنسبة اليها
حينئذ الفينية ولم يذكر هذه اللفظة لعدم الفرق بينها وبين ما قبلها
لانك اذا نسبت الواحد لالف او الفين الفى لا الفينى الفينى
وقوله مقاصد النحو اى معانيه المقصودة منه محوية اى مجموعة
بها اى فيها ان قلت هذا ينافيه ما سياتى فى آخر النظم حيث
قال على جل المهمات اشتمل فمقتضاه ان المعانى جميعها ليست
مجموعة فيها قلت فى كلامه حذف اى جل مقاصد او يقال
انه اولا طلب الاعانة على كون المقاصد تكون كلها مجموعة فيها
فلما لم يتيسر له ذلك قال ما ذكر آخرا انتهى والباء فى بها
بمعنى فى فيكون المعنى واطلب من الله الاعانة اى ان يعيننى
اى يقدرنى على نظم قصيدة الفية تكون مقاصد النحو او جل مقاصده
مجموعة فيها وتقدم ان الاستعانة لا تتعدى الا بعلى وبعضهم
قال تتعدى بفى وعليه فلا اشكال وسمى الاقدار اعانة لكونه واقعا
بين قدرتين القدرة القديمة تاثيرا والحادثة كسبا تقرب
الاقصى الخ فعل مضارع وفاعله مستتر جوازا تقديره هى اى

الالفية

الالفية واسناد التقريب اليها مجاز وانما المقرب هو الله جل وعز
والاقصى بمعنى الابعد مفعول تقرب وهو منصوب بفتحة
مقدرة على الالف والحاصل ان المعانى ثلاثة معنى قريب
ومعنى بعيد ومعنى ابعد فهى مقربة للمعنى الابعد ويلزم منه
تقريبها للبعيد بالاولى ورد ذلك بعضهم بانه لا لزوم وان
افعل التفضيل ليس على بابه بل الاقصى بمعنى القاصى اى
البعيد فهى مقربة للمعنى البعيد ويلزم منه التقريب والتوصل
للابعد واما القريب فلا حاجة للتقريب اليه وقوله بلفظ
الباء للسببية اى بسبب لفظ موجز اى مختصر ان قلت
الكلام المختصر لا تقريب فيه للمعنى وانما التقريب والتفهيم
لا يكون الا بالكلام المبسوط قلت هو مقرب اذا كان
منقحا مصفى من التخليط كما فى قولك جاء عبد الله فاكرمته
اى عبد الله المتقدم بخلاف قولك جاء عبد الله فاكرمت عبد
الله لاحتمال ان الاكرام فى المثال الثانى وقع لغير عبد الله
المتقدم فالاختصار فهم منه المراد دون غيره لكن يقال التقريب
والافادة وقعا بواسطة تنقيحه وتصفيته لا بذاته فالاولى ان
تكون الباء بمعنى مع اى مع لفظ مختصر وقوله وتبسط
اى توسع البذل اى العطاء بوعد منجز اى سريع وتبسط
فعل مضارع وفاعله مستتر جوازا يعود على الالفية والبذل
مفعول وبوعد متعلق بتبسط ومنجز صفة له كما ان قوله فيما تقدم
بلفظ متعلق بتقرب وموجز صفة له وفى هذا استعارة حيث
شبه الالفية بانسان يبسط يده بالعطاء وحذف ذكر المشبه به ورمز
له بشىء من لوازمه وهو الوعد واثباته مع تبسط ترشيح وتقوية
للتشبيه ومعنى وعدها تحصيلها وحفظ الفاظها مع الممارسة
والتامل لمعانيها فاذا حصل ذكر مع التكرر وسمت العطاء

لذلك الشخص وافهمته معانى كثيرة عظيمة لا تكاد تحصر
والمعنى انها تجعل المعنى البعيد قريبا وتوسع العطاء لمن
تعاطاها ومارسها وتاملها مع وعد سريع لا تراخى فيه
وتقتضى الخ فعل مضارع وفاعله مستتر جوازا عائد على
الالفية ورضى مفعول له وبغير متعلق به وسخط مضاف
اليه وفائقة بالنصب حال من فاعل تقتضى او بالجر صفة
لالفية او بالرفع خبر لمبتدا محذوف والفية مفعول لفائقة
لانها اسم فاعل وهو يعمل عمل الفعل وابن مضاف اليه ومعطى
مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل والمعنى وتطلب هى من الله رضى كما ثنا من غير
سخط لمتعاطيها او الطالب مؤلفها من قاريها ومتعاطيها
لفظها وكمالها رضاه بها من غير سخط او تقتضى بمعنى تستلزم
فائقة الفية ابن معطى اى فى معانيها والفاظها لانها من بحر
واحد والفية ابن معطى من بحرين وما كان من بحر واحد
فهو ابلغ وهو بسبق الخ الضمير مبتدا وحائز خبر وبسبق
متعلق بحائز وتفضيلا معمول لحائز لانه اسم فاعل كما
تقدم نظيره وقيل ان قوله بسبق خبر ثان اى وهو ملتبس
بسبق وهو حائز تفضيلا ان قلت التفضيل صفة للمفضل
والذى قام بالمفضل انما هو الفضل فكيف تصفه بما ليس صفة
له فكان الاولى ابدال التفضيل بالفضل واجيب بانه اطلق
المسبب واراد السبب والمعنى وهو حائز بسبب سبقه اياى
سبب تفضيلى له وهو الفضل لان المتقدم له فضل على المتاخر
وذكر ذلك بعد ما تقدم جبرا لخاطر ابن معطى حيث فضل الفيته
على الفيته بقوله فائقة الخ وقوله مستوجب خبر ثان لقوله وهو
فهو خبر بعد خبر وثنائى مفعول لمستوجب منصوب بمقدر

على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف اليه والجميلا صفة
لثنائى كاشفة ان اريد منه المذكر بجميل فقط وانه لا يستعمل الا
فيه وحده دون الشر وان اريد منه الذكر مطلقا ولو بشر كان
صفة مخصصة مخرجة للشر والله يقضى الخ مبتدا وجملة
يقضى بمعنى يحكم خبر وبهبات متعلقة بيقضى ووافرة نعت
لهبات ان قلت كان الاولى وافرات لان هبات جمع قلة
قلت لما كان لما لا يعقل كان الجمع والافراد فيه جائزان على
حد سواء بل ذكر بعضهم ان الافراد فيه افصح لقوله
وجمع قلة لما لا يعقل فالافصح الافراد فيه يا فل الخ
وقوله لى وله متعلق بيقضى ايضا كقوله فى درجات الخ
فانه متعلق به والاخرة مضاف الى درجات والمعنى والله
يحكم لى وله فى درجات الاخرة اى رتبها ومنازلها بعطيات
وافرة اى انعامات عظيمة كثيرة غير منحصرة قال بعضهم
وكان الاولى للمص ابدال هذا البيت بقوله
والله يقضى بالرضا والرحمه لى وله ولجميع الامه
لانه انتقل الى رحمة الله تعالى فالمناسب حـ طلب الرحمة
والرضوان لا الهبات اهـ فى الترجمة الكلام خبر
لمبتدا محذوف لكن بعد تقدير مضافين وحذفهما واصل
الكلام هذا باب شرح الكلام فالهاء للتنبيه وذا اسم
اشارة مبتدا وباب خبر وهو مضاف وشرح مضاف اليه وشرح
مضاف والكلام مضاف اليه فيكون فى الاصل مجرورا ثم حذف
باب واقيم شرح مقامه فارتفع ثم حذف شرح واقيم الكلام مقامه
فارتفع ونظير ذلك وقع فى القران فى قوله تعالى فقبضت قبضة
من اثر الرسول اى اثر حافر فرس الرسول فحذف حافر وفرس على
التدريج المذكور وقوله وما اسم موصول معطوف على الكلام

ويتألف فعل مضارع و فاعله مستتر عائد على الكلام ومنه جار
ومجرور متعلق بيتألف ان قلت حق الضمير يعود على ما
لا على الكلام والا تكون الصلة جرت على غير من هي له وح فيجب
الابراز للضمير المستتر في يتألف قلت محل ذلك اذا كانت
الصلة جملة اسمية لا فعلية وهنا فعلية هكذا ذكر المحشي وهي
طريقة مرجوحة والصحيح وجوب الابراز مطلقا فكان الاولى ان
يقول وما يتألف هو منه والمعنى هذا باب شرح الكلام
وشرح الكلمات التي يتركب الكلام منها كلامنا الخ مبتدا
ومضاف اليه ولفظ خبر ومفيد صفة وكاستقم الكاف جارة لقول
محذوف خبر لمبتدأ محذوف فالكلام عند النحاة مقيد بقيدين
بكونه لفظا وبكونه مفيدا فلو كان لفظا غير مفيد كلفظة زيد
او مفيدا غير لفظ كالاشارة ونحوها فلا يقال له كلام عندهم واحترز
بقوله نا وهو الضمير المضاف اليه عن كلام اللغويين فان
الكلام عندهم كل ما افاد وعن كلام الفقهاء فانه عندهم كل ما ابطل
الصلاة من حرف مفهم او حرفين وان لم يفهما وعن كلام المتكلمين
فانه عندهم الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى قال ابن هشام
لا يلزم ذلك اي وهو كونه ذكر الضمير للاحتراز عما ذكر لان كل
متكلم في فن لا يفهم المطلع عليه التكلم عليه من غير اصطلاح
اهله ورد بانه ذكره للاحتراز عما ذكر وللتنبيه على اصطلاح غيرهم
واسم وفعل الخ الواو داخلة على الكلم والكلم مبتدا وقوله
واحد مبتدا ثان وكلمة خبره والجملة خبر عن الكلم وقوله واسم
وفعل خبر لمبتدا محذوف اي وهي اسم وفعل وحرف لان ثم بمعنى الواو
ان قلت تقسيم الكلمة الواحدة الى الاسم والفعل والحرف
لا يصح قلت الضمير عائد عليها باعتبار مفهومها وهو القول
الصادق على الثلاثة لا باعتبار لفظها ففيه شبه استخدام وهذا

قوله عن كلام اللغويين اي
عن الكلام في اصطلاح اللغويين
وهكذا يقال فيما بعد او مرلن

وهو ذكر اللفظ بمعنى
واعادة الضمير عليه
بمعنى آخر اه

الاعراب

الاعراب اولى واظهر من جعل الكلم مبتدا واسم وفعل وحرف
خبر لان الاخبار عنه بما ذكر يحتاج لتأويله بجزء وهي الكلمة
فيصير المعنى والكلم باعتبار مفرده اسم وفعل الخ وقوله والقول
مبتدا وعم فعل ماض وفاعله مستتر والجملة خبر وهذا على قراءته
فعلا ماضيا وتصح قراءته اسم تفضيل اي اعم او اسم فاعل
اي عام فعلى الاول المفعول محذوف اي عم الثلاثة يعني
الكلام والكلمة والكلم بمعنى انه يطلق على كل منها قول وعلى قراءته
اسم تفضيل يكون هو الخبر ومتعلقه محذوف اي اعم من الثلاثة
وكذا على قراءته اسم فاعل لكن على في لا من اي عام في الثلاثة
وفيه ايضا على هذا المعنى والمعنى الاول حذف الواو مع
ما عطفت والمعنى عم الثلاثة وغيرها او عام في الثلاثة وغيرها
دون المعنى الثاني والحاصل اعلم ان العموم والشمول قسمان
عموم مطلق ومطلق عموم فالعموم المطلق مستلزم لكونه
عاما وشاملا للثلاثة وغيرها بخلاف مطلق عموم لانه تارة
يشمل الغير فيه وتارة لا وضع وما هنا من قبيل الاول فهو
شامل لزيد قائم وان قام زيد وللفظة زيد وحدها وشامل
ايضا لغلام زيد ولا شك انه غير الثلاثة لعدم صدق اي واحد
منها عليه وتقدم ان اعراب الكلمة مبتدأ والجملة بعده خبر
واسم وفعل خبر لمبتدأ محذوف اولى واظهر من جعله مبتدأ مؤخرا
واسم وفعل خبر ولكن عليه يكون في كلام المص تقديم وتأخير
وحذف فالتقديم في قوله اسم وفعل وحرف الواقع خبرا عن المبتدا
المحذوف والتاخير في قوله الكلم وكلمة الخ مبتدا وسوغ الابتدا
بها كونها للتنويع اي كونها نوعا من الكلمة وبها جار ومجرور متعلق
بيؤم وكلام مبتدا ثان وسوغ الابتداء به قصد الحقيقة كما في
تمرة خير من جرادة وقد للتقليل وجملة يؤم بالبناء للمجهول خبر عن قوله

كلام والجملة خبر عن قوله كلمة والمعنى وكلمة اى لفظها كلام
قد يقصد ويراد بها بمعنى ان الشخص يطلق على الكلام
كلمة كما فى قوله تعالى قال رب ارجعون لعلى اعمل صالحا
فيما تركت كلا انها كلمة الاية وكما فى قوله صلى الله عليه
وسلم اصدق كلمة قالها الشاعر
الا كل شيء ما خلا الله باطل الخ وقوله لا اله الا الله كلمة
الاخلاص فهذا كله كلام اطلق عليه كلمة اه   الكلام
المصطلح عليه الخ اى المتفق عليه عندهم لان الاصطلاح
اتفاق طائفة على امر معهود بينهم متى اطلق انصرف اليهم
واخذ الشارح هذا من قول المص فيما تقدم كلامنا لان المراد
كلامنا معاشر النحاة اى الكلام المصطلح عليه عندنا
وقوله عبارة اى لفظ معبر به لان المعبر به غير المعبر عنه
فالكلام معبر به عن اللفظ لانه قال كلامنا لفظ والمراد به
باللفظ الملفوظ لا اللفظ بمعنى الطرح وهو الفعل وعرفوه
بانه الصوت المشتمل على مقطع اى مخرج وهذا احسن من
تعريفهم له بقولهم الصوت المشتمل على بعض الحروف
الهجائية لوروده او العطف عليهم لما يلزم فيها اشتمالها
على نفسها لانها صوت ليس مشتملا على حروف لانفرادها بخلاف
زيد مثلا فانه صوت مشتمل على حروف وقوله فائدة يحسن
السكوت عليها هذا يقتضى ان التعريف ناقص وحمله الشارح
واجيب بان المفيد عندهم اذا اطلق لا ينصرف الا للمفيد فائدة
يحسن السكوت عليها فاراد بذلك الى تبيين المراد من قوله
المفيد وحسن السكوت اما من المتكلم بان يكون كلامه تاما لا يحتاج
فى بيانه وفهم المراد منه لكلام اخر يضمه اليه او من السامع بحيث
يصير غير منتظر منه لكلام اخر يفهم المراد من الكلام السامع

له

له او منهما معا فزيد قائم ونحوه يحسن السكوت عليه بخلاف
زيد وحده فلا يحسن سكوت عليه سكوت لفهم المراد من الاول
دون الثانى   فاللفظ جنس الخ اعلم انه ذكر الكلام
وقيده بقوله لفظ وبقوله مفيد فاللفظ جنس مدخل ومفيد
فصل مخرج لان شأن الجنس الادخال وشأن الفصل الاخراج
كما فى حيوان ناطق وقوله يشمل الكلام الخ اى يطلق على الجميع
انها لفظ   ومفيد اخرج المهمل اى فهو فصل وفائدة
يحسن السكوت عليها اخرج الكلمة هذا يقتضى انها فصل
كالمفيد مستقل لان المفيد مستلزم لها فينافى ما تقدم من انه
متى اطلق كان المراد منه المفيد فائدة يحسن السكوت عليها
ويجاب بان الاحسن ان يقال لا لزوم وانما افاده بقوله
استقم فذكر المفيد وذكر فائدة يحسن السكوت عليها بقوله استقم
فصرح بالمفيد وادى الفصل الثانى وهو فائدة الخ بالمثال
وح فلا نقصان فى كلامه   ولا يتركب الكلام الا من اسمين
الخ اعترض بانه يتركب من فعل واسمين نحو ضربت زيدا منطلقا
او من فعل وثلاثة اسماء نحو ظننت زيدا منطلقا ومن فعل
واربعة اسماء نحو اعلمت عمرا زيدا منطلقا ومن جملة القسم
وجوابه نحو والله لافعلن كذا ومن جملة الشرط نحو ان قام
زيد قمت فالحصر فيما ذكرته ليس بظاهر واجيب بان
الحصر اضافى بالنسبة لما ذكر فلا ينافى انه يتركب من غيره مع
ان المقصود مما ذكر الاسم الاول وما بعده زائد لا التفات
اليه او ان المقصود من الحصر فيما ذكر اخراج تركيبه من فعلين
او من فعل وحرف او من اسم وحرف وقوله كزيد قائم اعترض
جعله هذا مثالا لما تركب من اسمين بل هو مثال لما تركب من
ثلاثة اسماء لان زيدا اسم وقائم اسم والضمير المستتر فيه اسم

لانه اسم فاعل واسم الفاعل فيه ضمير واجيب بان الضمير
المستتر فيه غير منظور اليه بدليل عدم بروزه عند جمعه وتثنيته
فلا اشكال اه وصح المثال والتقدير اسم انت اعلم ان
التقديرين بمعنى التبيين فاذا قيل تقديره كذا فالمعنى تبيينه
فاستغنى بالمثال الخ اعترض بان جعله مثالا يقتضي
انه خارج عن التعريف وليس من جملته مع انه تقدم ان قوله
فائدة يحسن السكوت عليها اداؤها به واستفيدت منه فدل
ذلك على انه من جملة التعريف وجعله مثالا ينافي ذلك واجيب
بانه لا اقتضاء ولا لزوم لما ذكر بل يصح كونه مثالا وهو
من جملة التعريف فكلام الش صحيح ولا منافاة
وهو في اللغة الخ اي الكلام عند اللغويين اسم لكل ما يتكلم
اي يتلفظ به افاد او لا فالاشارة ونحوها عندهم ليست
كلاما لعدم اللفظ نعم تسمى كلاما عندهم مجازا
والكلم اسم جنس الخ اعلم ان الاقسام عندهم ثلاثة
اسم جنس واسم جمع وجمع واسم الجنس قسمان جمعي وافرادي
فاسم الجنس يطلق على الحقيقة والماهية سواء كان جمعيا
وهو ما دل على ثلاثة كتمر وتمرة او افراديا كماء وتراب وهو
الذي يصدق على القليل والكثير ولا واحد له من لفظه
اي لا مفرد له منه واسم الجمع هو ما دل على افراده كدلالة
الكل على اجزائه كقوم ورهط فانه دل على الاشخاص مجموعة
كما ان حصيرا دل على اجزائه مجموعة من خيط وسمر والجمع
ما دل على افراده كدلالة تكرار الواحد بحرف العطف نحو قولك
جاء الزيدون فانه دل على افراده وهو زيد وزيد وزيد
كدلالة تكرار الواحد اي المفرد بحرف العطف وهو جاء زيد
وزيد وزيد لانها دلت على معنى في نفسها اي بسبب

نفسها

نفسها ففي نسبته غير مقترنة بزمان فهي الاسم وذلك
كقولك زيد فانه دل على معنى بنفسه وهو الذات ولم يقترن
باحد الازمنة الثلاثة ان قلت يرد على ذلك امس وغد
فان كلا منهما اقترن بزمان مع انهما اسمان فهذا يقتضي انهما
افعال قلت لا اقتران لهما بالزمان لان معنى الاقتران
ان الدلالة عليه وعلى غيره وهذان دالان عليه فقط فهما
اسمان له ان قلت يرد ضارب فانه اسم فاعل مع انه
مقترن بزمان قلت هذا خارج بزيادة قيد وضعا لان
اقترانه به عارض وهذا لا يخرجه عن كونه اسما لان المنظور
اليه فيه الوضع والواضع وضعه بغير اقتران وان
اقترنت بزمان كضرب لان الضرب لا بد له من زمن يقع
فيه فهي الفعل وهذا يقتضي ان ضارب فعل لاقترانه
بالزمان مع انه اسم واجيب بانه خارج بقيد وضعا
ملحوظا مرادا في التعريف كما تقدم نظير ذلك في الاسم
فالمعول عليه فيها الوضع وح فلا ايراد لشيء مما ذكر
على كل من التعريفين اه وان لم تدل على معنى في نفسها
اي بل في غيرها كباء الجر ومن الجارة وغيرهما من الحروف
الجارة فهي الحرف كقولك ان قام زيد هذا الكلام
لا فائدة فيه فان حذفت ان منه كان مفيدا لانه يصير
قام زيد ولا شك ان هذا مفيد وبذلك يلغز فيقال
اي شيء ان زدت فيه نقص معناه وان نقصته زاد معناه
هو هذا المثال المذكور اه والكلمة الخ اعلم ان كلا
من الكلام والكلم يقال له لفظ فهما مرادفان داخلان في
قوله هو اللفظ الموضوع لمعنى لان كلا منهما يقال له لفظ
موضوع لمعنى فاحتاج لان يقيدها بقيدين وهما قوله

لمعنى مفرد واخرج بالثانى الكلام والكلم لانه وان كان
كل منهما يطلق عليه لفظ الا انه ليس موضوعا لمعنى مفرد
بل لمعنى مركب وهو ثبوت القيام لزيد ان قلت التاء
فى الكلمة للوحدة والتعريف لا يكون الا للحقيقة لا للفرد
منها وانت عرفت الكلمة التى هى فرد من افراد تلك الحقيقة
كما فى حيوان ناطق فانه تعريف لحقيقة الانسان لا لفرد منه
وهو زيد مثلا واجيب بان كون التاء فى الكلمة للوحدة
ليس بلازم حتى يرد ما ذكر بل هى لتانيث لفظ كلمة وايضا
لا مانع من تعريف الفرد بتعريف الحقيقة فتقول الانسان
حيوان ناطق وزيد حيوان وهكذا والمراد انه يقع الخ
ومعنى الايقاع الاطلاق عند الحمل اى الاخبار فتقول زيد
قائم قول ان قام زيد قول وليس نفس لفظ الكلام والكلم
هو المخبر عنه بل مدلولهما وهو ~~مذكور~~ ما ذكر وزعم
بعضهم ان الاصل اى الكثير والغالب استعماله اى القول
فى المفرد اى فيكون استعماله فى غيره على هذا وهو الكلام
والكلم قليل قد يقصد بها الكلام اى تطلق ويراد بها
الكلام اى يطلقها الشخص ويريد بها كما فى قولهم لا اله
الا الله كلمة الاخلاص فاطلقوا على لا اله الا الله الذى هو
كلام كلمة وسميت كلمة الاخلاص لانها تخلص صاحبها
من العذاب او تخلصه من الكفر الى الاسلام وقد
يجتمع الكلام والكلم فى الصدق اى الحمل يعنى الاخبار
بان تحمل الكلام والكلم خبرا عن قولك ان قام زيد قمت
فتقول ان قام زيد قمت كلام وكلم كما فى مثال الشارح وتقول
زيد قائم كلام وان قام زيد كلم وعلى هذا يكون بين
الكلام والكلم العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فى مادة

كالمثال

كالمثال الاول وينفرد الكلام عنه فى المثال الثانى وينفرد الكلم
عنه فى المثال الثالث اهـ بالجر والتنوين الخ حاصل
اعرابه ان قوله تمييز مبتدا وللاسم جار ومجرور متعلق به
وحصل فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا عائد على تمييز
وبالجر وما عطف عليه متعلق بحصل فيصير المعنى تمييز
للاسم عن قسيميه الفعل ~~والفعل~~ والحرف حصل بالجر والتنوين
الخ والواو فى الاربعة المعطوفة بمعنى او والا لاقتضى ان
الاسم لا يعرف كونه اسما الا باجتماعها جميعها فيه وكان
الفعل والحرف قسيمين للاسم لان كلا يطلق عليه كلمة وهى
افرادها بدليل تقسيمها الى الثلاثة فيما تقدم عند قول المص
واحده كلمة وهى اسم وفعل الخ وعرفوا الجر بانه الكسرة التى
تلحق آخر الاسم عند دخول عامل الجر ان قلت اخذ
المعرف فى التعريف ممنوع لما يلزم عليه من الدور وانت
اخذت المعرف وهو الجر فى التعريف وجعلته جزءا منه حيث
قلت عند دخول عامل الجر فالمعرف متوقف علمه على التعريف
والتعريف متوقف عليه لانه من جملته فيلزم الدور واجيب
بان هذا تعريف لفظى بمعنى انه يخاطب به من كان يعرف
الجر ويعرف التعريف ويجهل ان هذا التعريف لهذا الجر المعلوم
له فانفكت الجهة وانتفى الدور لانه لا يوجد الا اذا كانت
الجهة واحدة اهـ والتنوين فى اللغة ماخوذ من نونت
الكلمة الحقتها نونا وفى الاصطلاح نون ساكنة زائدة
تلحق آخر الاسم لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقوله تلحق
الآخر نون ضيفن الاولى وبقوله لفظا لا خطا نون رعشن
وبقوله لغير توكيد ما اذا كانت للتوكيد كما فى نون لنسفعن
والنداء اى وهو الدعاء بياء او احدى اخواتها اى

طلب الاقبال بها او بالصيغة وال بمعنى الالف واللام
ومسند اى يعرف الاسم بالمسند فالاسم مسند اليه ويعرف
بالمسند فزيد مسند اليه وقائم مسند وهو الذى دلنا على
ان زيدا اسم فلا حاجة الى تاويله بالمسند اليه لان الذى جعل
علامة على الاسم هو المسند لا المسند اليه والحاصل ان
الخمسة المذكورة علامة على كون الكلمة اسما فاذا وجدت كلمة فيها
واحد من الخمسة وهى الجر او التنوين او النداء او الالف واللام
او المسند علمت انها اسم لا فعل ولا حرف اه علامات
الاسم اى خواصه فالمراد بالعلامة الخاصة واعلم ان عندهم
خاصة وتعريفا فالتعريف مطرد منعكس والخاصة مطردة
غير منعكسة فمعنى الاطراد انه متى وجد التعريف وجد
المعرف والانعكاس انه متى انتفى التعريف انتفى المعرف وذلك
كحيوان ناطق فهذا تعريف متى وجد وجد المعرف وهو انسان
ومتى انتفى انتفى كما فى قولك حمار ناهق فلما انتفى عنه
التعريف المتقدم للانسان انتفى عنه المعرف وهو انسان بخلاف
الخاصة فمطردة اذا وجدت وجد المعرف لا منعكسة بمعنى انها
اذا انتفت لا ينتفى المعرف فيوجد الاسم بدونها ففرق بينها وبين
التعريف حينئذ لمخالفتها له فى الانعكاس دون الاطراد ان قلت
علامات جمع فيقتضى بان المص استغرق العلامات الخاصة
بالاسم وذكر جميعها مع ان للاسم علامات كثيرة غير الخمسة
التى ذكرها واجيب بان قوله فى هذا البيت ما يمنع من ذلك
ويعين لان المراد بقوله علامات العلامات التى ذكرت فى
البيت فلا ينافى ان هناك علامات غيرها لم يذكرها
وهو يشمل الجر بالحرف والاضافة اى وبالاضافة فهو وما
بعده معطوفان على قوله بالجر والباء فيهما للسببية اى وبسبب

الاضافة

الاضافة وبسبب التبعية وهذا على القول المعتمد ان الجار
للمضاف اليه المضاف والجار للتابع هو الجار للمتبوع بسبب
ما ذكر ففى مثال الشارح الذى مثل به الامور الثلاثة فغلام
مجرور بالباء وزيد مجرور بالغلام وكذا الفاضل مجرور به
ايضا واما على القول الضعيف فالجار لغلام الباء والجار لزيد
الاضافة والجار للفاضل تبعيته لزيد ويرد بان كلا منهما
يعنى من المعانى والعوامل عند النحاة لا بد وان تكون
لفظية الا ان تجعل الباء للسببية كما تقدم فيكون الشارح جاريا
على القول المعتمد المتقدم لا على هذا القول الضعيف اه
وهو اشمل من قوله غيره بحرف الجر لان هذا يتناول الخ قال
بعضهم الاولى تعبيره بحرف الجر لان بعض الاسماء
لا يعرف الا بحرف الجر كعليه ونحوها فتقول نزلت من على
السطح مثلا اى من فوقه وهكذا كما سياتى ولا يرد دخوله
على حرف كقولك عجبت من ان تضرب لان الكلام فى اسم
صريح لا مؤول على انه ليس فى الحقيقة داخلا على الحرف بل
بل على اسم لانه مؤول بمصدر تقديره عجبت من ضربك زيدا
وعلى كل حال فتعبيره هنا بالجر اولى من تعبيره بحرف
الجر لما علمت من شموله لما ذكر اه تنوين التمكين
ويسمى تنوين الصرف وتنوين التمكن وهذا وضعه الواضع
ليدل على ان الكلمة التى يوجد فيها متمكنة فى باب الاسمية
لم تشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمنع من الصرف فاضافته
الى التمكين حينئذ من اضافة الدال للمدلول اى التنوين الدال
على التمكين اى كون الاسم متمكنا فى باب الاسمية الى آخر
ما ذكر كزيد ورجل فالتنوين فيهما تنوين تمكين وقال
بعضهم التنوين فى رجل تنوين تنكير لان رجلا نكرة ويرد

علم ان تنوينه في حال جعله علما على شخص لم يزل ولو
كان تنوين تنكير لزال عند التسمية به فيجب بانه زال
وخلفه تنوين غيره فتنوين التنكير الذي كان فيه قبل
جعله علما زال بمجرد العلمية وخلفه تنوين التمكين ويمكن
الجمع بين القولين بانه يسمى تنوين تمكين لكونه منصرفا
اي منونا ويسمى تنوين تنكير لكونه نكرة وهذا الخلاف
والجمع خاصان بما قبل جعله علما واما بعده فالتنوين
الذي فيه تنوين تمكين بالاتفاق الا جمع المؤنث
السالم الخ مستثنى من قوله الاسماء المعربة لدخوله فيها
وتنوين التنكير وهو اللاحق للاسماء المبنية الخ
اي لبعضها وهو ثلاثة ما ختم بويه كسيبويه واسماء
الافعال كصه واسم الصوت كغاق للغراب فرقا بينه
بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة وما لم ينون
كان معرفة وحاصل ذلك ان كل اسم ختم بويه
ونونته كان نكرة يشمل جميع الافراد المسماة به وان لم +
تنونه كان معرفة وخاصا بالشخص الذي اردته لا يتناول
غيره وكذا اسم الفعل كصه فانك اذا اردت السكوت عن
كل كلام نونته وان لم ترد ذلك بان اردت السكوت عن
كلام معين ونغيره الى كلام آخر لم تنونه لانه بذلك
صار علما على كلام المعين بخلافه في الاول فتامل لهذا
الكلام المعين وغيره كما ان ذلك شان النكرة وكذا يقال
في الصوت فانك اذا اردت غرابا معينا لم تنونه والا
نونته واعلم ان الاسم المختوم بويه قياسي لا يختص
بافراد بل كل اسم وجد مختوما آخره بويه فان الحكم فيه
ما ذكر بخلاف اسم الفعل فسماعي يتقيد بالسماع من العرب

فكل

فكل فرد كان من افراده وسمع منهم كان حكمه ما ذكر
وتنوين المقابلة اي النظير وهو اللاحق بجمع المؤنث الخ
وحاصله ان جمع المذكر السالم في مفرده تنوين دال على ان
هذا الاسم المفرد تم فجعلت النون في الجمع كذلك اي
دليل على تمامه كذلك جمع المؤنث السالم نحو مسلمات الذي
مفرده مسلمة جعل التنوين في مفرده دليلا على تمامه
كالتنوين الذي في زيد والتنوين الذي فيه دليل على تمامه
كما التنوين للنون في جمع المذكر فجعل التنوين في مفرده مقابلا
لمفرد جمع المذكر السالم وجعل التنوين فيه نفسه مقابلا للنون
فيه اي الجمع لكل منهما مقابل للآخر وهذا معنى قوله فانه
في مقابلة النون الخ وقيل المقابلة من جهة الزيادة فكما
ان الواو والنون في جمع المذكر زائدتان كذلك التنوين في
جمع المؤنث السالم زائد لكن يقال مقتضى المقابلة ان يكون
فيه حرفان زائدان كجمع المذكر فتكون التاء آخره زائدة ايضا
كالتنوين لتتم المقابلة واجيب بان التاء لما كانت موجودة
في مفرده وهو مسلمة جعلت في الجمع غير زائدة بخلاف جمع
المذكر ليس في مفرده واو ولا نون فجعلا زائدتين
في الجمع لكن يقال التاء التي في الجمع ليست هي عين التي هي
في المفرد بدليل اذا وقفت عليها في المفرد تجعلها هاء مربوطة
بخلافها في المفرد فباقية على حالها مجرورة فالاولى ان
تكون زائدة لما علمت من انها غيرها فتتم المقابلة حـ
والتاء في المفرد غير لازمة لان بعض المفردات لا تاء فيه
كزينب وزينبات واصطبل واصطبلات وحمام وحمامات
ونحو ذلك فهذه مفردات لا تاء فيها مع وجودها في جموعها
فدل ذلك على انها غير لازمة في المفرد وزائدة في الجمع

عن الاولى في الجمع اهـ

قال ابن حجة التحفة عند فصل الوصي المقدرة اذ الان قال النصف ما حصة الزوج ما بعده وبدوا بالزوج تسهيلا للتعليم ولذا القران العزيز بالاولاد لانهم اهم عند الادمي ومن ثم ابتدوا في تعليم القران باخره
على خلاف السنة في قرائته اه بتغيير يسير في الجزء الثالث

وفي الجزء المذكور في ورقة ٢٤ ايضا ان المتاخرين في كلام الشيخين ونحوهما كل من كان بعد الاربعمائة
واما الان وقبله فهم من بعد الشيخين اه كذا
وفيه ايضا ويقدم دين الله كزكاة وكفارة وحج بعد مونة تجهيزه على دين الادمي اه

عوض عن جملة اى وعن جمل ايضا كما فى قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها واخرجت الارض اثقالها وقال الانسان يومئذ اى يوم اذ زلزلت الخ فاذ هنا عوض عن الجمل المتقدمة عليها فقوله جملة اى جنسها الصادق بما ذكر وقسم يكون عوضا عن اسم اى محذوف مضاف لكل نحو كل قائم اى كل انسان قائم فحذف انسان الخ ان قلت التنوين فى كل حقه ان يكون تنوين تمكين لانه معرب وليس عوضا عما ذكر قلت جعله عوضا لا ينافى كونه تنوين تمكين لكن يقال على هذا ما الفرق بين كل واذ المتقدمة حيث جعلتم التنوين فى كل تنوين عوض وتنوين تمكين وفيها تنوين عوض فقط مع ان كل مضافة واذ مضافة لانها تضاف للجمل واجيب بان اذ اضافتها للجمل ليست على حقيقتها بل هى مضافة للمصدر المفهوم من الجملة فاذ فى قوله اذ بلغت ليست مضافة لبلغت بل هى مضافة للبلوغ الذى هو مصدره وهو محذوف فكانها لم تضف اصلا فدائمة ملازمة للبناء بخلاف كل فزادت عليها بسبب ذلك وقسم يكون عوضا عن حرف الخ وذلك فى نحو جوار وغواش فى حالة رفعهما وجرهما لا نصبهما وحاصل ذلك ان لهما حالتين اما ان يكون الاعلال مقدما على الصرف وهو الاولى لرجوعه لذات الكلمة او الصرف مقدما عليه فاصلها على الاولى جوارى وغواشى بالتنوين فتقول استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فوجدت على صيغة منتهى الجموع وهو مفاعل باعادة الياء فمنعت من الصرف وحذف التنوين فصار جوار بكسر الراء فخضنا من اشباع الكسرة فتتولد الياء لان المحذوف لعلة

الأولى على منع الصرف وكذا يقال فيما بعده اهـ

كالثابت